**التحليل السياقي-الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني من خلال نظرية النظم**

إنّ مصطلح "النّظم" الذي جعله "الجرجاني" بؤرة الحديث في كتابه "دلائل الإعجاز"، كان معروفا لدى سابقيه من البلاغيين والنّقاد، لكن بمفهوم يختلف عما قصده\*\*، إذ ليس النّظم عنده "سوى تعليق الكلِم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"[[1]](#footnote-1)، وفي سبيل توضيح هذه المسألة، راح يردّ على من سبقه ويبيّن لهم أوجه تقصيرهم إذ ليست المزيّة بعائدة للألفاظ منفردة، حيث يقول: "... ذاك أنّه ليس من عاقلٍ يفتح عَيْن قلبه، إلاّ وهو يعلم ضرورة أنّ المعنى في (ضمِّ بعضها إلى بعض) تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أنْ يُنطق بعضها في أثر بعض، من غير أن يكون فيما بينها تعلُّق ويَعلم كذلك ضرورة إذا فكّر، أن التعلّق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بينها أنفُسها. ألا ترى أنّا لو جَهِدنا كلَّ الجَهْد أن نتصوّر تعلّقا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما، لم نتصوّر؟ ومن أجل ذلك انقسمت الكَلِم قسمين: "مُؤْتَلف" وهو الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، وغير "مُؤْتَلِف" وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف. ولو كان التّعلّق يكون بين الألفاظ، لكان ينبغي أن لا يختلف حالها في الائتلاف، وأن يكون في الدّنيا/ كلمتان إلاّ ويصحّ أن يأتلفا، لأنّه لا يتنافى بينهما من حيث هي ألفاظٌ. وإذا كان كلُّ واحدٍ أعطى يده بأنّ الفصاحة لا تكون في الكَلم أفراداً، وأنّها إنّما تكون إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض، وكان يكون المُراد بضمِّ بعضها إلى بعض، تعليق معانيها بعضها ببعض، لا كَوْن بعضها في النّطق على إثر بعض كان واجباً، إذا عَلِم ذلك، أنْ يَعلَم أنّ الفصاحة تجب لها من أجل معانيها، لا من أجل أنفُسها، لأنّه محالٌ أن يكون سبب ظهور الفصاحة فيها، تعلّق معانيها بعضها ببعض، ثم تكون الفصاحة وصفاً يجب لها لأنفسها لا معانيها"[[2]](#footnote-2).

لعلّ النّظم وكما يُفْهمنا إيّاه "الجرجاني" تبعُ الألفاظ لمعانيها في ترتيب الكلام وفقا لقواعد النّحو وأحكامه، وهذه النّظرية التي طرحها في كتابه "دلائل الإعجاز" جاءت لتبرهن أنّ القرآن نص معجز بالنّظم وأنّ المعنى كلُّ ما تولّد من ارتباط الكلِم بعضها ببعض، لذا فالحديث عن بلاغته وفصاحته لن يكون عمّا تحمله اللّفظة المفردة من معاني، بل عمّا بين المعاني من ترابط يحكمه النّحو ويُمليه عليه، وهي دراسة تكشف عن أهمية النّظرة الكلّية للّغة التي تعكس المعنى في مُجمله، بالتّركيز على العلاقات القواعدية التي بين أجزاء الكَلِم، فالبنية في النّهاية لن تُفهم إلاّ باستيفاء جميع أجزائها وما تضمه من معاني تدور حول المعنى الجامع لها. يبدو جليّا أنّ هذا هو هدف "الجرجاني" من تأليفه "دلائل الإعجاز"، فقد كان لإعجاز القرآن الكريم كبير أثرٍ في بلورة فكرة (النّظم) والرّد بها على من اشتبهت عليه القضية وأرجع المزِيّة فيه للفظ وحده، كونها مزيّة خُصّت في كلام العرب منذ الجاهلية؛ "وإذا كان ذلك كذلك، فما جوابنا لخصم يقول لنا: إذا كانت هذه الأمور وهذه الوجوه من التّعلّق التي هي محصول النّظم، موجودة على حقائقها وعلى الصّحة وكما ينبغي من منثور كلام العرب ومنظومه، ورأيناهم قد استعملوها وتصرّفوا فيها وكَمَلوا بمعرفتها... فما هذا الذي تجدّد بالقرآن من عظيم المزيّة، وباهر الفضل، والعجيب من الرَّصف، حتى أعجز الخلق قاطبة...؟ أيلزمنا أن نجيب هذا الخصم عن سؤاله، ونردّه عن ضلاله، وأن نَطِبَّ لدائه ونُزيل الفساد عن رَائه؟ فإنْ كان ذلك يلزمنا، فينبغي لكلّ ذي دِين وعقلٍ أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه"[[3]](#footnote-3).

ولا يقف عند هذا الحدّ من البيان النّظري فحسب بل يُثبت ما يقوله بأدّلة وشواهد من الشّعر ومن القرآن ما يُفنِّد آراء سابقيه الذين فصلوا بين اللّفظ والمعنى، ولنا على سبيل المثال تحليله لسورة "الفاتحة" وقوله فيها: "وجملة الأمر، أنّ النّظم إنّما هو (الحمد) من قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مبتدأ، و(للّه) خبره، و(ربِّ) صفة لاسم الله تعالى ومضافٌ إليه، و( الرّحمن الرّحيم) صفتان كالرّب، و(مالك) من قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ صفة أيضا، ومضاف إلى يوم. و(يوم) مضاف إلى (الدّين)، و(إياك) ضمير اسم الله تعالى، وهو ضمير يقع موقع الاسم إذا كان الاسم منصوباً، ومعنى ذلك أنّك لو ذكرت اسم الله مكانه لقلت: (اللّهَ نَعْبُدُ)، ثم إنّ (نعبد) هو المقتضى معنى النّصب فيه، وكذلك حكم ﴿إيَّاك نَسْتَعِينُ﴾. ثم إنّ جملة (إيَّاك نَسِتَعين) معطوف بالواو على جملة (إيَّاكَ نَعْبُدُ)، و(الصِّرَاطَ) مفعول، و(المستقيم) صفة للصِّراط، و(صِرَاطُ الذِّينَ) بدل من (الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم)، و(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم) صلة الذين، و (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمَ) صفة (الذِّينَ)، و(الضّالِين) معطوف على (المَغْضُوبِ عَلَيْهِمَ). فانظر الآن هل يُتصوّر في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللّفظ؟ وهل يكون (الحمد) مبتدأ معنى اللّفظ (الحمد)؟ أم يكون كَوْن (ربّ) صفة وكَونه مضافا إلى (العَالَمِين) معنى لفظ (الرّب)؟ فإنْ قيل: إنّه إنْ لم تكن هذه المعاني معاني أنفُسِ الألفاظ، فإنّها تُعلم على كلّ حال من ترتيب الألفاظ، ومن الإعراب، فبالرّفعة في (الدّال) من (الحمد) يُعلم أنّه مبتدأ، وبالجر في (الباء) من (ربّ) يُعلم أنّه صفة، وبالياء في (العالمين) يُعلم أنّه مضاف إليه، وعلى هذا قياس الكُلّ."[[4]](#footnote-4)

ففي برهنته لآرائه، عاد إلى التّراث الشّعري (ديوان العرب) للاستشهاد به، فذلك يُعدّ أمراً أساسيّا يتّكئ عليه جلّ الدّارسين لبيان الإعجاز الحاصل في النّص القرآني وما أضافه لفصاحة العرب وبيانهم من دلالات وسّعت المعجم العربي، يقول أحد الباحثين: "لعلّ هذا ما جعل عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) يصل إلى أنّ حقيقة الخطاب القرآني، أي وجوه الإعجاز فيه، لا يُمكن تحديدها إلاّ من خلال دراسة الشّعر، باعتباره مدخلا ضروريّاً، والبحث عن القوانين العامّة التي تشكّله، وكذا كيفيّة إنتاجه للدّلالة، وهو بموقفه هذا، إنّما توجّه إلى أولئك الذين قلّلوا من قيمة الشّعر كنص لغوي ومكانته في الثّقافة العربيّة"[[5]](#footnote-5). كما نجده يقول في منزلة الشّعر والنّحو من إعجاز القرآن: "وذاك أنّا إذا كنّا نعلم أنّ الجهة التي قامت الحجّة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أنْ كان على أحدٍ من الفصاحة تَقْصُر عنه قُوى البشر، ومنتهيا إلى غاية لا يُطْمح إليها بالفكر، وكان مُحالا أن يعرف كونَه كذلك، إلاّ من عَرَف الشّعر الذي هو ديوان العرب، وعنوان/ الأدب، والذي لا يشكّ أنّه/ كان ميدان القوم إذا تجارَوْا في الفصاحة والبيان، وتنازعوا فيهما قَصَبَ الرِّهَان..."[[6]](#footnote-6)، وعلى ذلك، يمضي طويلا في إثبات النّظم القرآني والبرهنة عليه ويُكثر من الأمثلة حوله والشّرح ليوضّح المقصد ويثبّته إقناعا للدّارسين.

لقد أكّد "الجرجاني" في عديد مواضعٍ أنّ المزيّة لا تكون للألفاظ منظورا إليها في أنفسها، إنّما ترجع لما بينها من تآلف وانسجام، وعلى حسب ملاءمة معانيها لمعاني الألفاظ السّابقة لها واللّاحقة بها تكون المفاضلة بينها، إذ إنّ اللّفظة لا تثبت على حال واحدة من الفصاحة بل تتناوب في درجتها حسب موقعها من مدرج الكلام؛ فقد تكون فصيحة في موضع ومستكرهة ضعيفة في مواضع أخرى وذلك عائد إلى الدّقة في الاختيار والتّوظيف، فليست الفائدة في توالي الألفاظ وانتظامها فحسب، إنّما الفائدة في تخيّر المعنى المناسب الذي يحمله اللّفظ في تركيب الكلام الفصيح؛ "ومن المعلوم أنْ لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري/ مجراها، مما يُفرد فيه اللّفظ بالنّعت والصفة، ويُنسب فيه الفضل والمزيّة إليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحُسن الدِّلالة وتمامها فيما له كانت دِلالةً... ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللّفظ الذي هو أخصُّ به، وأكشف عنه وأتمُّ له، وأحرى بأن يَكْسِبه نُبلا، ويظهر فيه مزيَّةً. وإذا كان هذا كذلك: فينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكَلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجّبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى فائدتها إلاّ بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، هل يتصوّر أن تكون بين اللّفظتين/ تفاضل في الدّلالة حتى تكون هي أدلّ على معناها الذي وُضعت له صاحبتها على ما هي موسومة به... وهل تجدُ أحداً يقول: (هذه اللّفظة فصيحةٌ)، إلا وهو يعتبر مكانها من النّظم، وحُسنَ ملائمة معناها لمعاني أخواتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟"[[7]](#footnote-7)، وعلى سبيل ما أخذه من أمثلة شعرية عن هذا، قوله: "ومِن أعجب ذلك لفظةُ (الشيء)، فإنّك تراها مقبولة حسنة في موضع، وضعيفة مستكرهة في موضع. وإن أردت أن تعرف ذلك، فانظر إلى قول عُمر بن أبي ربيعة المخزوميّ:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ومن مالِئٍ عَيْنَيْهِ من شيءٍ غَيرِهِ** |  | **إذا راحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى** |

فإنّك تعرف حُسنها ومكانها من القبول، ثم انظر إليها في بيت المتنبي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| لَوِ الفَلَكُ الدَّوَّارُ أَبْغَضِتَ سَعْيَهُ |  | لَـعَوّقَهُ شَـيْءٌ عـنِ الـدوَرَانِ |

لذلك، جعل حال مركّب الكلام من حال الباني، يُرتّب الألفاظ على نحو ما يحقق له فصاحة المعنى، كونه خادماً له وتابعاً إيّاه، إذ يتبع أوّله بثانيه، وثالثه برابعه، وهكذا حتى يفرغ من ذلك فلا يحصل فهم المُراد من الكلام ولا معرفة صحته من ضعفه إلاّ بعد تمامه؛ "واعلم أنّه لا سبيل إلى أنْ تعرف صحة هذه الجملة حتى يبلغ القول غايته، وينتهي إلى آخر ما أردتُ جمعه لك، وتصويره في نفسك، وتقريره عندك"[[8]](#footnote-8)، فعلى سبيل ما أخذه من أمثلة، قوله: "وهل تشكّ في قوله تعالى [سورة هود:44]،فتجلّى لك منها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنّك لم تجد ما وجدت من المزيّة الظّاهرة، والفضيلة القاهرة، إلّا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأنْ لَم يعرض لها الحُسن/ والشّرف إلّا من حيث لاَقت الأولى بالثّانية، والثّالثة بالرابعة، وهكذا، إلى أن يستقرّ بها إلى آخرها، وأنّ الفضل تَنَاتَج ما بينها، وحصل من مجموعها؟ إن شككت، فتأمّل: هل ترى لفظة منها بحيث لو أُخِذت من بين أخواتها وأُفْرِدت، لأدّت من الفصاحة ما تؤدِّيه وهي في مكانها من الآية؟ قل: (ابْلعَي)، واعتبرها وحدَها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها، وكذلك فاعتبر/ سائر ما يليها. وكيف بالشّك في ذلك، ومعلوم أنّ مبدأ العظمة في أن نُوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النّداء ب(يا) دون (أيّ)، نحو( يا أيّتها الأرضُ)، ثم إضافة (الماء) إلى (الكاف)، دون أن يقال: (ابلعي الماء)،ثم أنْ أُتبع أنْ قيل: و(غيض المَاءُ)، فجاء الفعل على صيغة (فُعِلَ) الدّالة على أنه لم يغِض إلا بأمر آمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره، ثم ذِكْرُ ما هو فائدة هذه الأمور، ثم إضمار (السّفينة) قبل الذِّكر/ كما هو شرط الفخامة والدّلالة على عظم الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتُحضرك عند تصوّرها هيبةً تحيط بالنّفس من أقطارها تعلُّقاً باللّفظ من حيث هو صوت مسموعٌ وحروف تتوالى في النّطق؟ أم كلّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتّساق العجيب؟"[[9]](#footnote-9).

من هذا يتّضح جليا أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مفردة إنّما تتفاضل من ملاءمة معنى كل واحدة للمعاني التي تليها، وهنا تبرز **قيمة اللّفظ** في النّظم كونه وعاءً للمعنى وتابعاً له في توضيح الأفكار وبيانها، فاللّفظ يُستحسن إذا استحق المزيّة والشّرف ولو كانت المعاني هي التّابعة للألفاظ في ترتيبها لكانت المفاضلة ميزة للألفاظ ولكان من المحال أن تتغيّر المعاني والألفاظ بحالها لم تزل على ترتيبها؛ "فلما رأينا أنّ المعاني قد جاز فيها التغيُّر من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها، علمنا أنّ الألفاظ هي التابعةُ، والمعاني هي المتبوعة"[[10]](#footnote-10).

**2.1دور السّياق في النظم:**

لقد أشار "الجرجاني" إلى دور السّياق في إبراز الدّلالة، من خلال التّرتيب الذي تأخذ فيه العلامة اللّغوية قيمتها، لتبيّن المعنى المقصود -على مثل ما وضّح (سوسير)- إذ لا قيمة لعلامة لغوية في ذاتها إنّما قيمتها تُستمد من محيطها؛ أي بما يخالفها ويُجاورها من علامات أخرى، وهذا رأي الجرجاني الذي أخذ فيه شوطاً لإثباته والتّدليل عليه بالأقاويل والأمثلة الكثيرة، وعلى سبيل ما قاله: "وأمّا نظم الكلِم... فهو إذن نظمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو (النظم) الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق. ولذلك كان عندهم نظيرا للنّسج والتأليف والصّياغة والبناء والوَشْي والتحبير وما أشبه ذلك، ممّا يوجب اعتبارَ الأجزاء بعضِها مع بعض، حتى يكون لوضعِ كلّ حيث وُضع، علّةٌ تقتضي كونَه هناك، وحتى لو وُضع في مكانٍ غيرِه لم يصلُح"[[11]](#footnote-11)، وهو إثباتٌ كذلك لاعتباطية الدّليل اللّغوي أو العلاقة بين اللّفظ ومعناه، إذ كل شيء إنّما يتم بينهما لفهم الأشياء من حولنا، حيث لو أطلق لفظ على معنىً ما لألصق به دون وعيِ من قائله، بحكم الوضع والاتفاق الذي وحّد بينهما، فإن حدث تغيّر في أحد الشّقين يتبعه تغيّر في الشّق الآخر، وفقا لما يمليه التّصوّر، "فلو أنّ واضع اللّغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب)، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[[12]](#footnote-12).

على هذا الأساس وضّح "الجرجاني" تصوّره في كون اللّفظ لا يُعرف له موضع في التّركيب من غير معناه، لأنّ الألفاظ أوعية للمعاني وتبعٌ لها وهي تدلّ عليها في مدرج الكلام على نحو ما تدل المعاني على ألفاظها في الذّهن، إذ يقول: "لا يُتصوّر أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً نظماً، وأنّك تتوخى الترتيب في المعاني وتُعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وَقَفَوت بها آثارها، وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أنْ/ تستأنف فِكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدمٌ للمعاني، وتابعه لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، وعلمٌ بمواقع الألفاظ الدالّة عليها في النطق"[[13]](#footnote-13). إذاً، وكما يقول (شوقي ضيف): "فصاحة الألفاظ وبلاغتها لا ترجع إلى الألفاظ بشهادة الصفات التي توصف بها، وإنّما ترجع إلى صورتها ومعرضِها الذي تتجلّى فيه، وبعبارة أخرى ترجع إلى نَظْمها وما يُطوى فيه من خصائص. ومعنى ذلك أنّ هذه الصفات ليست صفات للألفاظ في أنفسها، وإنّما هي صفات عارضة لها في التأليف والصياغة بسبب دقائق بلاغية لم تكن لها قبل سياقها الذي أخذته في صُور نظمها"[[14]](#footnote-14). فقد "حاول عبد القاهر إرساء مفهوم تعلّق الكلمات ببعضها البعض."[[15]](#footnote-15)

1. \* نلمح ذلك في المعاجم اللّغوية، على سبيل المثال معجم (الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: 175 هـ)، الذي اهتم بحصر ألفاظ اللّغة والبحث عن دلالاتها، بإخضاعها إلى التّقليبات الممكنة لإيجاد المستعمل منها والمهمل، فبزيادة حرف يتغيّر المعنى، وبإخضاع اللّفظة لتلك التقليبات تزداد كثافتها الدلالية أكثر، يقول الزّركشي عن الزيادة في بنية الكلمة: "واعلم أنّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان، ثم نُقل إلى وزن آخر أعلى منه فلابد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمّنه أولاً، لأنّ الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة"، البرهان في علوم القرآن، تح: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 2006، ص642.

   \* \*تحدّث عن هذا لفيف من الدارسين، منهم: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1973، ص ص51، 86 وما بعدها. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط9، ص161 وما بعدها. حاتم ضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1979، ص5 وما بعدها. وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983، ص56 وما بعدها. درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، مصر، 1960، ص23 وما بعدها.

   عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، مصر، ط3، 1992، ص04. [↑](#footnote-ref-1)
2. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص466، 467. [↑](#footnote-ref-2)
3. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص8، 9 (المقدمة). [↑](#footnote-ref-3)
4. المرجع نفسه، ص ص452، 453. [↑](#footnote-ref-4)
5. عبد الغني بارة، الهرمينوطيقا والفلسفة، نحو مشروع عقلي تأويلي، ص419. [↑](#footnote-ref-5)
6. دلائل الإعجاز ، ص ص8، 9. [↑](#footnote-ref-6)
7. المرجع نفسه، ص ص43، 44. [↑](#footnote-ref-7)
8. دلائل الإعجاز، ص 38. [↑](#footnote-ref-8)
9. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص45، 46. [↑](#footnote-ref-9)
10. المرجع نفسه، ص373. [↑](#footnote-ref-10)
11. المرجع نفسه، ص49. [↑](#footnote-ref-11)
12. المرجع نفسه، ص ن. [↑](#footnote-ref-12)
13. دلائل الإعجاز، ص ص53، 54. [↑](#footnote-ref-13)
14. البلاغة تطوّر وتاريخ، ص164. [↑](#footnote-ref-14)
15. مصطفى ناصف، قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة النقد الأدبي، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع3، 1981، ص34. [↑](#footnote-ref-15)